سمو رئيس الوزراء يفتتح اليوم مكتب خدمات التوظيف بوزارة العمل والشئون الاجتماعية

وزير العمل: نقلة نوعية واسعة في تحقيق البحرنة تطويرات وتغييرات جذرية شاملة في عملية التوظيف

يفتتح صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة صباح اليوم مكتب خدمات التوظيف بوزارة العمل والشئون الاجتماعية وقال وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة بان هذه المبادرة المعبرة تاتي تجسيدا واضحا وبارزا لاهتمام سموه ومتابعته المستمرة للجهود والمساعي المبذولة والهادفة الى توظيف البحرينيين وخلق المزيد من فرص العمل لهم ومساعدتهم على الاندماج في كافة الانشطة الاقتصادية في البلاد.

كما اكد الوزير بان هذا الحدث يؤكد مرة اخرى مدى الجدية التي تحرص عليها حكومة البحرين ممثلة في وزارة العمل والشئون الاجتماعية في تعاملها مع هذه القضية وفي سعيها الحثيث لتحقيق ذلك الهدف الوطني السامي.

واكد الوزير انه بافتتاح هذا المكتب يكون قد تم تنفيذ برنامج آخر من البرامج العديدة والطموحة التي تبنتها وزارة العمل ضمن خطتها الشاملة التي وافق عليها مجلس الوزراء موضحا بان هذه الخطوة ستعين على مواجهة التحديات التي تفرضها التطورات والتقلبات المعروفة عن اسواق العمل بشكل عام والمرتبطة بمؤثرات داخلية وخارجية، ومتغيرات محلية واقليمية وعالمية وعوامل اساسية مثل النمو والتراجع الاقتصادي وقواعد العرض والطلب وغيرها.

واكد وزير العمل بأن افتتاح مكتب خدمات التوظيف سيحدث نقلة نوعية واسعة وتطورا ملموسا في اداء الوزارة وفي جهودها الرامية الى تشجيع ومساعدة الباحثين عن عمل من ابناء البلاد للحصول على فرصة العمل المناسبة. منوها الى انه بهذه الخطوة تم ادخال تطويرات وتغييرات جذرية شاملة سيلمسها الباحثون عن عمل واصحاب الاعمال بسهولة.

وعلى صعيد آخر ابلغ الشعلة «الأيام» بأن وزارة العمل في طور دراسة الخطة الاستراتيجية الوطنية للتدريب، وقال انه سيتم من خلال هذه الخطة وضع الآلية اللازمة لمتابعة انشطة التدريب في البلاد والعمل على تحقيق التطوير المستمر لهذه الانشطة كما ونوعا الى جانب خلق الحوافز التي تشجع اصحاب الاعمال والباحثين عن عمل للاهتمام بالتدريب.

كما كشف وزير العمل عن لجنة تم تشكيلها بين وزارتي العمل، والمالية والاقتصاد الوطني لبحث برنامج تشجيع الشباب للانخراط في الاعمال الذاتية واقامة المشاريع الخاصة بهم وذلك في ضوء النتائج التي توصل لها مجلس الوزراء، مشيرا الى امكانية ان تتسع دائرة تلك اللجنة لتشمل المزيد من الوزارات والمؤسسات لدراسة جدوى هذا البرنامج.

التفاصيل صفحة 4

■ سمو رئيس الوزراء

وزير العمل والشئون الاجتماعية لـ الأيام

مكتب خدمات التوظيف نقلة نوعية لتحقيق اهداف البحرنة

دعوة اصحاب الاعمال لمزيد من التفهم والمساندة لادماج العمالة الوطنية في سوق العمل

بحث الخطة الوطنية للتدريب قريبا وخلق حوافز لتشجيع الاهتمام بالتدريب

اكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة بان مكتب خدمات التوظيف بوزارة العمل يشكل احد الادوات التي سوف تستعين بها الوزارة لتحقيق اهدافها فيما يتعلق بمساعدة الباحثين عن عمل من البحرينيين للحصول على فرص العمل المناسبة.

واضاف: ان هذه الخطوة تشكل في الواقع نقلة نوعية واسعة في اسلوب الاداء على كافة المستويات، كما تشكل تغيرا كاملا في تعامل الوزارة فيما يتعلق بجهودها الهادفة لادماج العمالة الوطنية في سوق العمل، آخذين في الاعتبار ممارسات وتجارب الماضي وتحديات واحتياجات سوق العمل في الوقت الراهن، مشيرا الى انه تم تجنيد كافة الامكانيات المتاحة بما في ذلك المرافق المناسبة والمختصين في هذا المجال وبرامج الحاسوب الآلي. وبين وزير العمل بان الاهتمام ينصب على خلق قنوات مناسبة وملائمة ومباشرة في التعامل مع الباحثين عن عمل كل على انفراد، والسعي نحو توجيههم وارشادهم ومساعدتهم على افضل الطرق والوسائل التي ستمكنهم من دخول سوق العمل بسهولة. وما نريد ان نؤكده هنا ان دور هذا المكتب سيكون الدور المساعد وستبقى مسئولية الحصول على العمل هي مسئولية وواجب الباحث عن عمل. وبهذه الخطوة كما يقول الشعلة هيأنا افضل الظروف المناسبة وقدمنا افضل الوسائل بالاستعانة بالخبرات المتخصصة، وانه لانجاح هذه الخطوة فان على اصحاب الاعمال التعامل والتفاعل مع هذه الخطوة بالمزيد من المسئولية والتفهم والمساندة، وهو امر نحن على ثقة تامة ولا يساورنا ادنى شك في ان القطاع الخاص سيقوم بذلك، وقد لمسنا في الواقع تجاوبا وحماسا واستشعارا من اصحاب الاعمال لهذه الخطوة التي تبنيناها.

ويضيف وزير العمل والشئون الاجتماعية قائلا: كان القطاع الخاص في السابق يبدى الكثير من التذمر والتحفظ على الاسلوب المتبع في السابق، ويدعو الى تطوير اداتنا في هذا المجال، وقد جاءت هذه الخطوة استجابة لتطلعات رجال الاعمال ولذلك فاننا سنحصل على دعمهم مما سيؤدي في النهاية الى تمكننا من النجاح في تنفيذ خططنا بادماج العمالة الوطنية في سوق العمل، والمكتب ليس نهاية المطاف، بل بداية لطريق نحو تنفيذ برامج اخرى تبنتها الوزارة ووافق عليها مجلس الوزارة وان تنفيذ كل تلك البرامج سيحتاج دون شك الى الارتقاء بمستوى الاداء وتطوير كفاءة العاملين وتوفير المستلزمات الضرورية.

واضاف: ان التطوير سيشمل ان شاء الله كل الدوائر والانشطة وحتى فيما يتعلق بهذه الخطوة وهي افتتاح مكتب خدمات التوظيف فان هذه التجربة ستخضع بشكل مستمر للمراجعة والتقييم والتطوير وضمان ارتقاء مستوى الاداء بما يوافق مع متطلبات سوق العمل.

ويوضح وزير العمل بان نشاط المكتب سوف يشمل مساعدة الباحث عن عمل للحصول على العمل المناسب وذلك بالحوار المباشر معه منذ تقدمه لطلب العمل بهدف تقييم امكانياته ورغباته ومساعدته على تحديد والتوفيق بين تطلعاته وواقع سوق العمل وتشتمل عملية التقييم ايضا ارشاده الى افضل السبل للحصول على فرصة عمل والتطور فيها وتقييم مدى حاجته للتدريب.

ويؤكد وزير العمل بان اهم عنصر سوف يتم التركيز عليه تدريب وتاهيل مساعدة الباحث عن عمل وتاهيله لمرحلة العبور لسوق العمل من حيث التاكيد والتركيز على السلوكيات الايجابية لسوق العمل ومدى اهميتها لتمكينه من الحصول على فرصة العمل المناسبة وكذلك اخلاقيات العمل بما في ذلك الالتزام والمثابرة والاحساس بالمسئولية والانضباط وهي العناصر التي ستساعد الباحث عن عمل في الحصول على فرصة العمل والنمو والترقي من خلالها.

وينوه وزير العمل بان مكتب خدمات التوظيف سيركز ايضا على الاهتمام بخلق قنوات كافية من التواصل والتعامل مع مؤسسات القطاع الخاص

■ وزير العمل والشئون الاجتماعية

ومحاولة بذل اقصى جهد ممكن للتعرف على احتياجاتهم وظروف عملهم، وسيقوم كل واحد من المرشدين والمسئولين بزيارة مواقع اصحاب الاعمال وبعد التنسيق معهم، لكي يكون هؤلاء العاملين في المكتب اقرب قدر الامكان من هذه المؤسسات وعدم الاكتفاء بالتعامل معها عن بعد. هذه التجربة نطبقها كما يقول الوزير لاول مرة ونحن على ثقة تامة بانها ستخلق الاجواء الودية بين مختلف الاطراف المعنية. ويستطرد وزير العمل والشئون الاجتماعيةُ قائلا: من المعروف ان اصحاب الاعمال والمؤسسات عندما ترغب في توظيف اي باحث عن عمل فانها تتطلع الى ثلاثة عناصر وخصال رئيسية في المتقدم للعمل وهي المعرفة والمهارة والسلوكيات، ويكتسب المتقدم للعمل المعرفة من خلال مرحلة التعليم واطلاعاته الخاصة، اما المهارة فانه يكتسبها من خلال التدريب وممارسة العمل، وبخصوص سلوكيات العمل فانها تكتسب من منابع مختلفة ابتداء من الاسرة مرورا بالمدرسة والاقران، وكذلك مواقع العمل، والتركيز الاساسي للخدمات الارشادية للمكتب ستتركز على سلوكيات العمل ومحاولة التاثير عليها ايجابيا والتاكيد على اهميتها لدخول سوق العمل والاستمرار فيه، وكونها العنصر الاساسي التي ستساعد الداخل في سوق العمل على كسب المهارات والحصول على فرص التدريب والنمو والترقي، وانصافا فقد وجدنا استعدادا تاما من مؤسسات القطاع الخاص لمساعدة المتقدم للعمل زيادة المعرفة اما سلوكيات العمل فتبقى من مسئولية المتقدم للعمل.

كما يؤكد وزير العمل بانه من خلال الممارسة وجد ان غالبية الباحثين عن عمل والداخلين الى سوق العمل يتمتعون بمستوى عال ورفيع فيما يتعلق بسلوكيات واخلاق العمل، ومع ذلك يوجد العديد منهم بحاجة الى المساعدة في تاصيل تلك السلوكيات وهذا هو الدور الذي سنحاول ان نساهم فيه، ولهذا الغرض تم تدريب كافة المرشدين على ذلك، وحددنا جملة من الادوات والوسائل لتحقيقها، منها حلقات النقاش والدورات التدريبية، كما خصصنا قناة تلفزيونية داخلية لبث برامج تثقيفية للباحثين عن عمل من خلال اجهزة تلفزيونية موزعة في كافة صالات وقاعات المكتب.

هذه البرامج تبعا لقول وزير العمل سوف تركز على سلوكيات واخلاقيات العمل وعلى اهمية التدريب وضرورة الاهتمام به، وستقدم معلومات عن فرص العمل المتاحة، ومعلومات ارشادية عن مختلف قطاعات العمل والانتاج وما توفره من فرص العمل والتطور وغيرها من البرامج التي نامل ان تساهم في ترسيخ سلوكيات ايجابية للباحثين عن عمل.

الا ترون بان تاسيس هذا المكتب، يجب ان يترافق مع اهتمام اكبر بالتدريب.

ويرد وزير العمل على هذا السؤال بقوله: التدريب حظي ولا يزال يحظى باهتمام بالغ من جانب الوزارة، واننا في طور دراسة الخطة الاستراتيجية الوطنية للتدريب والتي سيتم من خلالها خلق الآلية اللازمة لمتابعة انشطة التدريب في البلاد، وتقديم التصورات والاقتراحات الهادفة الى التطور المستمر في التدريب كما ونوعا وكذلك خلق الحوافز التي تشجع اصحاب الاعمال والباحثين عن عمل الاهتمام بالتدريب.

ويضيف: نحن نؤمن ولدينا قناعة راسخة بان التدريب والتاهيل هوالمصدر لطالب العمل لدخول سوق العمل والارتقاء والنمو والتطور فيه، وعلى صعيد اصحاب الاعمال فان قانون العمل حدد دور مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بالتدريب واوجد الاطر القانونية اللازمة لذلك، وسنقوم

وصناعة البحرين للتوصل الى الصيغ المناسبة والتي تمكن الجميع من تنفيذ البرامج التدريبية اللازمة، ويأتي في هذا الصدد اهمية ادراك الجميع بالفوائد المادية المباشرة لعملية التدريب، ولكونها استثمارا اساسيا لابد منه وليس انفاقا يمكن الاستغناء عنه، وامامنا شواهد وحقائق بارزة وايجابية في سوق العمل تؤكد دون ادنى شك بان المؤسسات التي اهتمت بالتدريب، والتي اعطت التدريب ما يستحق من عناية واهتمام قد استفادت ماديا بشكل واضح ومؤكد، كما انها تمكنت من الحصول على افضل العمالة الوطنية ونجحت في الاحتفاظ بهذه العمالة وتطويرها ولا تواجه مثل هذه الشركات والمؤسسات اية مشاكل متعلقة بسلوكيات العمل لا من حيث المسئولية والتفاني والانضباط، ولا من ناحية الاداء ومستوى الانتاج والعطاء من العامل. اما المؤسسات التي تعاني من مشاكل مع العمالة المحلية المتعلقة بالاداء والسلوكيات فانها تلك المؤسسات التي لا تهتم بالتدريب ولا تستثمر فيه، وهذه حقيقة واقعة وماثلة امام الجميع وعامة في طبيعتها حيث انها موجودة في كافة انحاء العالم.

مشروع مكتب التوظيف، يقود الى سؤال حول مشروع تشجيع الشباب على الانخراط في الاعمال الحرة الذي ناقشه مجلس الوزراء قبل فترة، فالى اين وصل هذا المشروع؟

يقول وزير العمل والشئون الاجتماعية ردا على السؤال بالقول: لقد اطلع مجلس الوزراء على برنامج تشجيع الشباب على الانخراط في الاعمال الذاتية واقامة المشاريع الخاصة بهم واحال الموضوع الى الدراسة من جانب وزيري العمل، والمالية والاقتصاد الوطني وتم الاتفاق على تشكيل لجنة بدأت اعمالها بالفعل وقد تتسع دائرتها لتشمل المزيد من الوزارات والمؤسسات المعنية لدراسة جدوى هذا البرنامج وهو ما يؤكد مرة اخرى بان كافة البرامج التي تتبناها الوزارة يتم دراستها دراسة مستفيضة واخضاعها للعديد من مراحل التقييم، ويتم ايضا في تلك المراحل التنسيق مع الجهات المعنية حتى نتمكن من ضمان نجاح تلك البرامج.